



القروض الربوية واثارها السلبية على بعض النشاطات الاقتصادية

م.م. فاضل محمد علي العبيدي

Fadel.Muhammad@uoa.edu.iq

جامعة المعارف/ كلية العلوم المالية والادارية / قسم العلوم المالية والمصرفية

الملخص:

إنَّ القروض الربوية وتفشّي ظاهرة الربا قد اتسع التعامل بها في مجتمعاتنا الاسلامية بصيغ واشكال متعددة مما ادى الى ظهور العديد من الاثار السلبية على اغلب النشاطات الاقتصادية والتي ادت خلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية سواء على مستوى الفرد والمجتمع ، فضلا عن تحريم تلك المعاملات في المجتمعات الاسلامية وقد حذر الاسلام المتعاملين بالربا بعقوبات في الدنيا والاخرة .

الكلمات المفتاحية : القروض الربوية ، ربا النسيئة ، ربا الفضل ، الاستثمار ، التمويل

Usurious loans and their negative effects on certain economic activities

Fadel Muhammad Ali

University of Knowledge / College of Financial and Administrative Sciences /
Department of Financial and Banking Sciences

Abstract :

Usurious loans and the spread of usury have become widespread in Islamic societies in various forms and practices. This has led to numerous negative effects on most economic activities, resulting in various economic and social problems at both the individual and societal levels. Furthermore, such transactions are prohibited in Islamic societies, with Islam warning those who engage in usury of severe consequences in both this world and the Hereafter ..

Keywords: Usurious loans, Riba al-Nasi'ah, Riba al-Fadl, Investment, Financing

المبحث الأول - القروض الربوية مفهومها واسباب تحريمها

اولا- مفهوم القروض الربوية :

القروض الربوية : هي تلك القروض التي يترتب عليها فائدة على أصل المبلغ الأصلي والذي يؤدي إلى زيادة في قيمة الدين المستحق على المقرض ويُعرف الربا بشكله العام (هو الزيادة المطلقة في المال وكلمة يربو تعني زيادة الشيء ونموه) (د. احمد علي السالوس : المعاملات المالية في ميزان الفقه الاسلامي ، ط1 ، دار الاعتصام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، سنة 1987 ، ص 10)

اما سعر الفائدة فيعرف (هو السعر الذي يدفعه المقرض لقاء استخدامه الأموال المقرضة لمدة زمنية معينة يتفق عليها ، أي هو سعر الائتمان) (د. عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى : النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، سنة 2004 ، ص 298)

أي ان الربا هو أي زيادة على اصل المبلغ سواء كان في استلام المبلغ المضاف مقدما او دفع فوائد مشروطة مسبقا في حالة تأخير السداد ، وقد تأخذ القروض الربوية اشكالا وصيغ اخرى تصب جميعها في استغلال الطرف الدائن للمدين ويزيد من الاعباء على المقرض وهو محرم في الإسلام اذ أن الفائدة تُعد زيادة غير عادلة على المبلغ الأصلي مما يجعلها غير مشروعة في الشريعة الإسلامية.

ثانيا - أسباب تحريم الربا : تعد القروض الربوية احدى التحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي وتحرمها الشريعة الإسلامية لعدة اعتبارات منها عدم تحقيق العدالة في المعاملات المالية والاستغلال للفقراء وتكدس الثروة لدى الاغنياء والظلم الذي يقع على الفقراء من جراء تلك القروض .

ويعد الربا من المحرمات شرعا اذ وردت عدة آيات في القرآن الكريم تحذر من التعامل به ومنها قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) (سورة البقرة ، الآية 275).

كذلك جاء التحريم في آيات اخرى في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين) (سورة البقرة ، الآية 278)



فضلا عن التحذير من الله سبحانه وتعالى بقوله (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) (سورة البقرة: 275).

كذلك وردت العديد من الاحاديث النبوية التي تؤكد على تحريم الربا ومنها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (أكثر من سبعين نوعاً من الربا، أهونها مثل أن ينكح الرجل أمه) رواه أحمد (صحيح ابن حبان، حديث رقم 2622، صفحة 330).

ومن هذا الحديث يتبين شدة تحريم الربا وما له من آثار كبيرة على المجتمع .
كذلك قال نبينا الاكرم في الحديث النبوي الشريف (لعن الله أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه" رواه مسلم (صحيح مسلم، كتاب النيوخ، حديث رقم 1598، صفحة 765).

كذلك ورد التحريم في الحديث النبوي الشريف (كل قرض جر نفعا فهو ربا") رواه أحمد (صحيح الجامع" للألباني، حديث رقم 1736، صفحة 259).

هذه الأحاديث وغيرها تؤكد على تحريم التعامل الربوي بكافة انواعه وصيغه ويعتبر جميع الأطراف المشتركة في المعاملات الربوية مذنبون .

المبحث الثاني - أنواع الربا والمعاملات الربوية :

اولا - انواع الربا (عوف محمد الكفراوي ، النقود والبنوك في النظم الاسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر سنة 2001 ، ص 187- 211)

تتعدد أنواع القروض الربوية وتتنابن حسب طبيعة استخدامها لكن جميعها تتضمن عنصر الربا الذي يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية ومن هذه الانواع هي :

ربا النسبة : هذا النوع من الربا يتضمن إضافة فائدة على مبلغ الدين إذا تم تأجيل سداده ، اي يشترط اضافة مبلغ مالي على القرض اذا تم تأجيل السداد وهذا النوع هو الأكثر شيوعاً في القروض الربوية المصرفية في النظام المالي الحديث أي ان ربا النسبة يتعلق بتأخير سداد القرض مقابل تحقيق فائدة ويصبح المقرض مثقلاً بأعباء مالية إضافية .

2. ربا الفضل : ويتمثل هذا النوع في تبادل الأموال المتشابهة بزيادة في الكمية مثل الذهب مقابل الذهب ولكن بزيادة .

ثانيا - انواع المعاملات الربوية :

ظهرت العديد من المعاملات المالية التي تتضمن فرض الفوائد الربوية على المبالغ المقرضة ويتم معاملتها معاملة القروض الربوية وان اختلفت التسميات من حيث اسلوب الاقتراض ولكنها جميعها تتضمن فرض فائدة على المبلغ المقرض ومن هذه الأنواع ما يأتي :

1. قروض الاستهلاك : وهذه القروض يطلبها الافراد لتلبية الحاجيات الضرورية مثل العلاج ، التعليم ، أو لشراء السلع ويتم فرض فائدة على المبلغ المقرض وغالباً ما تُحدد نسبة الفائدة بناءً على الحالة الائتمانية للمقرض

على دفعات وبأقساط شهرية مع فائدة . (هيثم عبد القادر الجنابي : اثار سعر الفائدة على الاجور في الاقتصاد العراقي ، الكلية التقنية الادارية ، بغداد ، سنة 2014 ، ص 11)

2. قروض السيارات: ويتم اللجوء الى تلك القروض لشراء السيارات ويتم تسديدها مع الفوائد المترتبة عليها .

3. قروض الاسكان : وتستخدم لغرض شراء المنازل أو العقارات و تتضمن فوائد طويلة الأجل .

4. بطاقات الائتمان: وتعتبر وسيلة للاقتراض الفوري حيث يتمكن الشخص من سحب أموال حتى حد مبلغ معين واذا لم يتم سداد هذا المبلغ بالكامل خلال فترة زمنية معينة يتم فرض فائدة على المبلغ المتبقي .

5. قروض التعليم : تُمنح هذه القروض للطلبة للأغراض الدراسية وتكاليف التعليم وغالباً ما تكون هناك فترات سماح قبل بدء سداد القرض ولكن تُفرض فائدة على المبلغ المقرض .

6. قروض الأعمال: تُعطى هذه القروض للأفراد أو الشركات لتمويل أنشطة تجارية يمكن أن تشمل قروض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل مع فوائد مختلفة حسب نوع النشاط والضمانات المقدمة.

7. قروض السحب على المكشوف: هذه القروض تُتيح للمقرض تجاوز رصيده في الحساب المصرفي ويتم مع فرض فائدة على المبلغ المتجاوز.

8. القروض من المؤسسات المالية غير المصرفية :



وتشمل القروض المسحوبة من شركات او مؤسسات او جمعيات تمويلية وغالبًا ما تُفرض عليها فوائد مرتفعة .

المبحث الثالث - الآثار السلبية للقروض الربوية على الاقتصاد :

تُعتبر القروض الربوية من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات ، وتحرمها الشريعة الإسلامية لأسباب اقتصادية واجتماعية واخلاقية وان تحريم الربا على المجتمعات الإسلامية ليس بمجرد وسيلة تمويل مكلفة بل هي تمثل آلية لحجب الأموال واكتنازها وان الشريعة الإسلامية تشجع على الاستثمار وتحرم الاكتناز لما يتضمنه من حجب للأموال وعدم الانتفاع بها . (د. محمود حسن صوان : اساسيات العمل المصرفي ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، سنة 2008 ، ص 93)

وسيتم تحديد اهم تلك الآثار على مستوى الاقتصاد الجزئي المتمثل بالأفراد والشركات فضلا عن تأثيرها على مستوى الاقتصاد الكلي للبلاد وكما مبين :

اولا - الآثار السلبية للقروض الربوية على مستوى الأفراد والشركات :

تفاقم الديون وزيادة معدلات الفقر : ، ان القروض الربوية تحمل في طياتها أعباءً إضافية على المقترض تفوق قدرته على السداد مما يؤدي إلى تفاقم تلك الديون من خلال انتقال الثروة من المقترضين إلى المقترضين مما يزيد من حجم الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتكون الفئات الضعيفة أكثر عرضة لتأثير تلك القروض مما يساهم في زيادة معدلات الفقر .

الاستغلال والظلم الاجتماعي: يُعد الربا بأنه نوعاً من انواع الاستغلال ويمثل استغلالاً للمحتاجين الذين يلجؤون للاقتراض بسبب ظروفهم الصعبة حيث يُثقل المقترض بعبء الفائدة الذي يزيد من ديونه وان زيادة التفاوت الاجتماعي بسبب تلك القروض يؤدي الى الظلم والاستغلال ويعيق فرص تحقيق العدالة . زيادة معدلات الإفلاس للشركات : ان الفوائد المرتفعة المترتبة على القروض الربوية تدفع الأفراد والشركات إلى العجز المالي عن التسديد مما يزيد من معدلات الإفلاس ويؤثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام حيث تتراجع ثقة المستثمرين والمستهلكين وتنخفض معدلات الإنفاق والاستثمار، ولتجنب هذه الحالة يتطلب التعامل بما يتوافق مع المعاملات المالية الإسلامية مثل المضاربة وتعد المضاربة اسلوب من اساليب الاستثمار في النظام المالي المعاصر وتتميز بكفاءة عالية بتجميعها للمدخرات وتضعها في ايدي اصحاب المهارة من اجل تنميتها . (د. قيصر عبد الكريم الهيتي : اساليب الاستثمار واثارها في الاسواق المالية ، ط1 ، دار رسلان للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، سنة 2006، ص 78)

ضعف في تطوير عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة : القروض الربوية تميل إلى تفضيل الشركات الكبيرة والتمكنة مالياً بينما تُترك الشركات الصغيرة والمتوسطة التي غالباً ما تمثل محور النشاطات الاقتصادية لمواجهة المشاكل المحتملة في الحصول على التمويل اللازم لهذه الشركات التي تعتمد على التمويل بأسعار مناسبة ولكن مع ارتفاع الفوائد تصبح عاجزة عن قدرتها على التوسع أو الاستمرار في عملها .

ارتفاع تكاليف الإنتاج : الفوائد المرتفعة للقروض الربوية تساهم في ارتفاع تكاليف الإنتاج لأن الشركات تقتصر لتمويل رأس المال أو شراء معدات جديدة هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات ويقلل القدرة التنافسية للصناعات المحلية .

ارتفاع مستوى المخاطر: القروض الربوية تدفع الأفراد والشركات إلى القيام بمشاريع ذات مخاطر مرتفعة من اجل تحقيق أرباح كبيرة وبفترات زمنية قصيرة من اجل تغطية الديون المترتبة عليها ، ان هذه القرارات تؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة وتؤدي الى توقف تلك الشركات عن الانتاج . انخفاض معدلات الاستثمارات : ان زيادة الفوائد الربوية تساهم في رفع التكاليف الإجمالية للقروض مما يزيد من عبء الديون على الأفراد والشركات مما يقلل من قدرتهم على استثمار الأموال في المشاريع الانتاجية

تشجيع الربحية قصيرة الأجل على حساب التنمية طويلة الأجل: القروض الربوية تدفع الأفراد والشركات إلى التركيز على تحقيق أرباح سريعة لتغطية الفوائد بدلاً من الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد وذات مردودات اقتصادية مستدامة ان هذا التحفيز على الربحية الفورية يؤثر سلباً على تطوير البنى التحتية للقطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة التي تحتاج إلى استثمارات طويلة الأجل.



انخفاض الانتاجية : القروض الربوية تساهم في الضغوط المالية على العاملين المتعاطين للربا مما يكونوا مضطرين للعمل لأوقات أطول لتسديد ديونهم المتركمة مما يؤثر على انخفاض إنتاجيتهم .
ثانيا - الآثار السلبية للقروض الربوية على الاقتصاد الكلي :

1- . رفع معدلات التضخم : ان القروض الربوية تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والذي يساهم في حدوث التضخم .
- خلق أزمات مالية : ان الفوائد الربوية تساهم في خلق أزمات اقتصادية مثلما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008 بسبب ارتفاع الفوائد على تلك القروض والذي أدى إلى انهيار الاسواق المالية . ولمعالجة تلك الحالة يتطلب بناء مؤسسات مالية متخصصة في التمويل الاسلامي يتبنى منها علميا ووضع سياسات داعمة له . (د. عثمان بابكر : نمو الصناعة المصرفية الاسلامية والتحديات التي تواجهها المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، سنة 2003 ، ص 40)

- انخفاض الدخل القومي : القروض الربوية تساهم في تشجيع الطلب الكلي بدلاً عن الاستثمارات في قطاعات اقتصادية منتجة لأن الأفراد المثقلون بالديون قد يكونوا أقل قدرة على الاستثمار ، وان ضعف الاستثمارات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي ويساهم في ضعف القدرة الإنتاجية مما يؤدي الى انخفاض الدخل القومي للبلد .

4- تأثير سلبي على الابتكار: ان الشركات التي تعتمد على الابتكار والتطوير تكون في مأزق عندما يتطلب منها دفع الفوائد المرتفعة على القروض وان العديد من تلك الابتكارات تتطلب فترات زمنية طويلة لتحقيق كي تحقق الأرباح ولكن القروض الربوية تجبر تلك الشركات على توليد العائد بسرعة لدفع الفوائد مما قد يساهم في عزوفها عن الابتكارات والتطوير .

5- تفاقم الازمات المالية : عندما ترتفع الفوائد المترتبة على الديون مما يلزم الحكومات إلى صرف مبالغ مالية كبيرة كي تسدد جزءاً منها بدلاً ان تستثمر تلك الاموال قطاعات انتاجية او اجتماعية وهذا يخلق حالات من الضغط الشعبي على الحكومات لمعالجة تلك الأزمات ، ولهذا ركزت المؤسسات المالية الاسلامية على انشاء المصارف الاسلامية التي تقوم بجمع الفوائض المالية وتوظيفها من اجل توفير السيولة النقدية (د . احمد سفر قاض : العمل المصرفي الاسلامي اصوله وصيغته وتحدياته ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، سنة 2004 ، ص 289)

6- خلق فقاعات اقتصادية: تبدأ القروض الربوية بفوائد منخفضة مما يشجع بعض المستثمرين إلى التوسع في استثمارات غير مخطط لها مثل سوق الاوراق المالية كالأسهم والسندات وان هذا التوسع يؤدي إلى حدوث (فقاعات اقتصادية) تساهم في ارتفاع الأسعار بشكل غير طبيعي، وعندما تنفجر تلك الفقاعات سيحدث انهيار اقتصادي كبير .

7- تعميق التبعية الاقتصادية : ان الدول النامية التي تعتمد على القروض الربوية من بعض المؤسسات المالية الدولية يجعلها أكثر عرضة للضغوط الاقتصادية والسياسية ، مما يضعف من استقلاليتها وقدرتها على تنفيذ الشروط المفروضة عليها .

8 - ظهور الاحتكار وضعف المنافسة: ان بعض الشركات التي تعتمد على القروض الربوية قد تكون هي المهيمنة على وضع السوق مما يؤدي إلى تركيز الثروة في أيدي البعض من هذه الشركات الكبرى التي يمكنها الوصول إلى التمويل مما يؤدي بتلك الشركات الى احتكار منتجاتها وتساهم في ضعف المنافسة .

9- ضعف السياسة المالية: ان زيادة التكاليف التشغيلية للشركات تساهم في تعثرها المالي ضعف قدرتها على تسديد الديون وان هذا العسر المالي يمكن أن يهدد البنوك التي قدمت لها تلك القروض مما يخلق العديد من المشاكل مع المصارف ويساهم في حدوث ازمات مالية .
ضعف القطاع الزراعي: ان المزارعين اللذين يلجؤون إلى القروض الربوية لتمويل نشاطهم الزراعي وبفوائد ربوية المرتفعة مما يؤدي الى صعوبة السداد في حالة حدوث تقلبات وانخفاض في إنتاجيتهم للمحاصيل الزراعية او بسبب تقلبات الأسعار وهذا يؤدي إلى إفلاسهم وعدم قدرتهم على ادامة الأراضي الزراعية والذي يسبب في ضرر وضعف في القطاع الزراعي .



إضعاف الاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية: عندما تعتمد الاقتصادات بشكل كبير على الديون الربوية، تكون أكثر عرضة للصدمات المالية العالمية. ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً أو تراجع قيمة العملة المحلية يزيد من أعباء سداد الديون والفوائد، ما يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني. تحفيز الاقتصاد غير الرسمي: في بعض البلدان التي ترتفع فيها أسعار الفائدة على القروض، يلجأ الأفراد والشركات إلى الاقتراض من مصادر غير رسمية، مثل المقرضين غير النظاميين أو السوق السوداء. هذه الممارسات قد تزيد من عدم الاستقرار المالي وتؤدي إلى ممارسات اقتصادية غير قانونية أو غير خاضعة للرقابة.

زيادة التوترات الاقتصادية بين الدول: الدول التي تعتمد على الاقتراض الربوي من مؤسسات مالية دولية تجد نفسها في مواجهة ضغوط مالية متزايدة مع مرور الوقت، حيث تتضخم الديون بسبب الفوائد. هذا الأمر يؤدي إلى توترات بين الدول الدائنة والمديونة، حيث قد تضطر الدول المديونة إلى فرض سياسات تقشفية شديدة تؤدي إلى تدهور الاقتصاد الوطني وزيادة البطالة.

تقليص الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة: عندما تزيد الفوائد على الديون الحكومية، تضطر الحكومات إلى توجيه مزيد من مواردها لسداد الفوائد بدلاً من تمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم، والصحة، والبنية التحتية. هذا الأمر يؤدي إلى تراجع جودة الحياة العامة وتدهور الخدمات الأساسية، مما يعمق الفجوات الاجتماعية والاقتصادية.

ضعف السياسات النقدية: الفوائد الربوية تضع قيوداً على قدرة البنوك المركزية على استخدام السياسات النقدية للتحكم في التضخم أو تحفيز النمو الاقتصادي. ارتفاع مستويات الديون يجعل من الصعب على البنوك المركزية خفض الفائدة دون التسبب في زيادة الفوائد على القروض.

إضعاف قيمة العملة المحلية: عندما تعتمد دولة ما بشكل كبير على القروض الربوية من الخارج، يمكن أن تتعرض لضغوط على عملتها المحلية. تراكم الديون يزيد من احتمالية انخفاض قيمة العملة بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية لسداد الفوائد والديون، مما يؤدي إلى تضخم محلي وارتفاع تكلفة الواردات. إضعاف الثقة بالنظام المالي: عندما تتسبب القروض الربوية في إفلاس الأفراد أو الشركات بشكل كبير، قد يفقد الجمهور ثقته في النظام المالي ككل. هذا يمكن أن يؤدي إلى انكماش اقتصادي حاد، حيث يتردد الأفراد في الاقتراض أو الاستثمار بسبب مخاوفهم من الفوائد المرتفعة والمخاطر المالية المرتبطة بها.

زيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية: الدول التي تعاني من ديون مرتفعة بسبب الفوائد الربوية تصبح أكثر اعتماداً على المساعدات الخارجية أو برامج الإنقاذ من المؤسسات المالية العالمية. هذا الاعتماد يمكن أن يضعف السيادة الوطنية وقدرة الحكومات على اتخاذ قرارات مستقلة تتعلق بالسياسات الاقتصادية.

الاستنتاجات :

من خلال البحث في موضوع القروض الربوية واثارها على الاقتصاد تبين الاتي :
ان القروض الربوية ليست مجرد أداة مالية بسيطة ولكن يمكنها أن تؤدي إلى تأثيرات عميقة ومعقدة على الاقتصاد والمجتمع ككل .

ان الأنظمة البديلة للقروض الربوية مثل التمويل الإسلامي أو التمويل المبني على المشاركة خيارات أكثر استدامة وعدالة للنشاطات الاقتصادية .

ان تحريم الربا يساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية ويساعد على تقليل الفجوة الاقتصادية كونه يوفر خيارات تمويلية أكثر إنصافاً.

التعامل الربوي يسبب العديد من الآثار السلبية على مختلف النشاطات الاقتصادية سواء كانت الاستهلاكية ، الاستثمارية و تدني مستويات الانتاج فضلاً عن اثارها السلبية لثقل الديون على المقرضين وعسر الايفاء بتسديدها .

التوصيات :

من خلال الاستنتاجات الانفة الذكر نوصي بما يأتي :
دعم عمل المصارف الاسلامية ورفع كفاءتها لتوفير الأموال اللازمة للمستثمرين في النشاطات الاقتصادية .



ايجاد انظمة بديلة عن التعاملات الربوية مثل التمويل الإسلامي أو التمويل المبني على المشاركة كونها خيارات أكثر استدامة وعدالة للنشاطات الاقتصادية ويساعد على تقليل الفجوة الاقتصادية كونه يوفر خيارات تمويلية أكثر إنصافاً.

ومن تلك البدائل هي :

المرابحة: وتتمثل بشراء البنك لسلعة ما ثم يبيعها للمقترض بربح متفق عليه ، أي انها تتمثل بقيام البنك بشراء السلعة ما ثم يبيعها للعميل بربح معلوم بدلاً من تقديم قرض بفائدة المربحة تُعتبر من أكثر البدائل شيوعاً للقروض الربوية. وتعد المربحة نظاماً مالياً يُشجع على التعاون والازدهار. المضاربة: وتتم من خلال عقد يتم فيه استثمار المال بين الطرفين مع تقاسم الأرباح والخسائر وحسب النسب المتفق عليها .

المشاركة: وتعني التشارك في مشروع تجاري ويتم تقاسم الأرباح والخسائر بين الطرفين اذ يشترك في هذا العقد طرفان أو أكثر في رأس المال والإدارة ويتقاسمون الأرباح والخسائر حسب النسب المتفق عليها.

المصادر :

القران الكريم

احاديث نبوية

د. احمد علي السالوس : المعاملات المالية في ميزان الفقه الاسلامي ، ط1 ، دار الاعتصام للنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة 1987 .

د. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى : النقود والمصارف والاسواق المالية ، ط1 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، سنة 2004 .

عوف محمد الكفراوي ، النقود والبنوك في النظام الاسلامي ، مركز الاسكندرية للكتاب ، مصر سنة 2001 .

هيثم عبد القادر الجنابي : اثار سعر الفائدة على الاجور في الاقتصاد العراقي ، الكلية التقنية الادارية ، بغداد ، سنة 2014 .

د. محمود حسن صوان : اساسيات العمل المصرفي ، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، سنة 2008 .

د. قيصر عبد الكريم الهيبي : اساليب الاستثمار واثارها في الاسواق المالية ، ط1 ، دار رسلان للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، سنة 2006 .

د. عثمان بابكر : نمو الصناعة المصرفية الاسلامية والتحديات التي تواجهها المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، سنة 2003 .

د. احمد سفر قاض : العمل المصرفي الاسلامي اصوله وصيغته وتحدياته ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، لبنان ، سنة 2004 .